المغرب وتجربة المصالحة والإنصاف

د. إدريس لكريني*

■ ضمن تطور ملموس يعرفه المغرب في مسار حقل حقوق الإنسان والانتقال الديموقراطي منذ منتصف التسعينيات، تم إحداث هيئة المصالحة والإنصاف كتجربة متميزة وفريدة في العالم العربي، وذلك كسبيل لتأمين طي صفحات قاتمة من تاريخ المغرب الحديث ولرد الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتأمين انتقال ديموقراطي مرن.

حيث عهد لأحد ضحايا هذه الانتهاكات برئاستها مما أضفى على التجربة دلالة رمزية مهمة.

أولا: تطور ملموس في مجال حقوق الإنسان

شهد المغرب خلال العقد الأخير حركية مهمة، استهدفت تعزيز حقوق الإنسان، في سياق تفاعل إيجابي مع المتغيرات المحلية المرتبطة بتنامي مطالب المجتمعين السياسي والمدني في هذا الاتجاه، ومع التحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي وما رافق ذلك من تزايد للاهتمام الدولي بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان..

وهكذا وفي سياق تكييف المنظومة القانونية والمؤسساتية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان الذي نصت عليه ديباجة الدستور المغربي لسنة 1996، تم إحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، والي المظالم وهيئة التحكيم..).

وصدرت العديد من النصوص والتشريعات القانونية التي تصب في هذا الاتجاه كمدونة الشغل ومدونة الأسرة..

وفي ظل هذه الظرفية أيضا، قامت السلطات المغربية بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وباتخاذ مجموعة من التدابير التي استهدفت الحسم مع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب منذ استقلاله، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسمح للعديد من المنفيين بالعودة إلى أرض الوطن..

وكتتويج لهذه الجهود أيضا، تم تشكيل هيئة المصالحة والإنصاف بأمر ملكي بتاريخ 7 كانون اول/يناير 2004 كخطوة جادة من أجل طي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل وكمدخل لبناء مجتمع حداثي وتوفير شروط مناسبة وملائمة لانتقال ديموقراطي سلس.

ثانيا: المصالحة والإنصاف لطي صفحات قاتمة

كلفت اللجنة التي شكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين، بمهمة مقاربة سياسية للملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدها المغرب ما بين سنة 1956 و1999، تكفل رد الاعتبار للضحايا وتمكن المتضررين من تعويضات، وطلب منها أيضا تقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات والاقتراحات القانونية والإجرائية، في سبيل الحسم مع هذه المرحلة لتجاوز تلافي وقوع نفس الأحداث في المستقبل.

وتدخل هذه التجربة في إطار ما يعرف دوليا بالعدالة الانتقالية التي تؤمن تحولا سياسيا مرنا وهادئا، وتسمح بمصارحة الذات والتاريخ والعمل على تلافي التجارب القاسية في المستقبل.

وتحفل الممارسة الدولية بتجارب متباينة في هذا السياق، كما هو الشأن بالنسبة للبيرو أو بعض دول أوربا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتظل تجربة الهيئة التي ترأسها «ديسمون توتو» في جنوب إفريقيا التي اجتازت سنوات صعبة من نظام الأبرتايد، من بين أهم وأرقى التجارب النموذجية في هذا المجال.

وتستأثر التجربة المغربية بمجموعة من الخصوصيات، فإذا كانت معظم اللجن التي تشكل في مثل هذه الحالات تكمن وظيفتها الأساسية في خلق معبر مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، ففي المغرب تمت مقاربة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. كما أنه وعلى خلاف مجموعة من التجارب الدولية في هذا الشأن والتي تم الحسم فيها مع مراحل قاسية من تاريخها بمقاربة قضائية، فقد اختار المغرب من خلال هذه الهيئة مسلكا آخر قوامه المقاربة السياسية.

وهكذا وبعد إحداثها، قامت الهيئة – الإنصاف والمصالحة – بعقد جلسات استماع عمومية لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاويهم، شكلت منبرا للإفصاح عن المشاعر واستجلاء الحقائق للرأي العام (تحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف.. التي مروا منها)، حيث سمح لهم لأول مرة بالإفصاح عن معاناتهم عبر منابر إعلامية عمومية كشكل بيداغوجي للتوعية والتحسيس بمختلف أنواع التعذيب والانتهاكات التي مورست في حقهم، من أجل الدفع باتجاه بلورة جهود حقيقية تقودها الدولة والمجتمع معا من أجل تلافي تكرار هذه الممارسات.

وعملت على فحص آلاف الوثائق في سبيل الوصول إلى الحقائق بصدد مختلف الملفات المرتبطة بالانتهاكات والخروقات الخاصة بمجهولي المصير والاعتقالات التعسفية ومظاهر التعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار خلال أحداث اجتماعية.. قبل أن تتوج عملها بتقديم تقرير حول عملها للعاهل المغربي، حمل بين طياته مجموعة من المعطيات المرتبطة بالانتهاكات التي مورست في حق العديد من الضحايا من قبيل الاختفاء والدفن الجماعي والتعذيب ومعلومات وافية عن سجون ومعتقلات سرية.. مع تلافي توجيه المسؤولية لأشخاص محددين، إلى جانب اقتراح مجموعة من التوصيات التي تكفل منع تكرار هذه الممارسات.

ثالثا: خطوة تاريخية وردود متباينة

لقد خلف إنشاء الهيئة مجموعة من ردود الفعل السياسية والفكرية والأكاديمية وولد نقاشا جديا حول ملف حيوي كاد أن يطويه النسيان، بالشكل الذي يعكس أهمية هذه المبادرة.

وإذا كانت هذه الخطوة قد لقيت – إجمالا – ترحيبا واستحسانا من قبل مختلف الفاعلين داخل الأوساط الفكرية والسياسية والجمعوية الحقوقية المغربية، فقد صاحب ذلك أيضا انتقادات مختلفة انصبت على ذكر عدد من السلبيات التي رافقت انطلاقتها وقيدتها بمجموعة من الخطوط الحمراء التي حدت من تحركها وفعاليتها: فهي اختزلت مجمل الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وأقصت مظاهر أخرى من الانتهاكات الجسيمة.. ولم تحدد المسؤوليات الفردية عن هذه الممارسات إضافة إلى أنها لم تستحضر الحقيقة في تسميتها.

وعلى مستوى المدى الزمني الذي حصرت فيه هذه الانتهاكات (1956ـ1999)، لاحظ العديد من المراقبين أن هناك مجموعة من الممارسات التي وقعت منذ 1999 إلى الآن أيضا (الملاحقة القضائية لبعض الصحفيين بسبب آرائهم، استعمال القوة لتفريق المتظاهرين وبخاصة المعطلين عن العمل منهم، اعتقال العديد من الإسلاميين في أعقاب أحداث 16 ماي وتعريضهم لمعاملات سيئة أثناء استجوابهم..).

كما أن المدة التي اشتغلت فيها والمحددة في سنة تظل غير كافية، الأمر الذي عكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية، ومن جهة أخرى، كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين.. ولم تتح لها إمكانية المبادرة بنفسها من أجل البحث والتنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات.

وإذا كان البعض قد أقر بأن المقاربة السياسية للملفات انتقصت من مصداقية ونجاعة هذه الهيئة، فإن اتجاها آخر اعتبر بأن المحاكمات لن تدفع نحو المصالحة المنشودة بل على العكس من ذلك يمكن أن تترتب عنها مظاهر من الفوضى والانتقام.

فيما أشار آخرون إلى أن اللجن التي تشكل خصوصا في مثل هذه الحالات تكون وظيفتها الأساسية عادة هي: بلورة مدخل مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، غير أنه في التجربة المغربية تمت مقاربة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. بالشكل الذي سينعكس سلبا على استقلالية الهيئة ويفرض مظاهر من التضييق على عملها.

رابعا: تقرير ضخم وأسئلة كبرى

وعلى إثر انتهاء المدة المحددة لعمل الهيئة بموجب نظامها الأساسي في 30 نونبر 2005، قدم رئيس اللجنة تقريرا مفصلا للملك تضمن خلاصة لعمل الهيئة إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات الكفيلة بتأسيس واقع مستقبلي لا تتكرر فيه مثل هذه الانتهاكات.

وعلى غرار إحداث الهيئة، خلف التقرير بدوره مجموعة من ردود الفعل التي تراوحت في غالبيتها بين تثمين المجهود واعتباره محطة مشرقة في تاريخ المغرب الحديث، مكن من استحضار صفحات صعبة من تاريخه بغية استخلاص عبر ودلالات منها من أجل المستقبل، وبين اتجاه حقوقي وفكري وسياسي لم يمنعه إعجابه بالتجربة من توجيه بعض الانتقادات والملاحظات لهذا التقرير، فقد اعتبر البعض أن مقاربة الهيئة للملفات المعروضة بشكل سياسي ودون عرض المتورطين في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على القضاء، بذريعة أن من شأن ذلك تشجيع الحقد والفتنة هو أمر مرفوض، وأشار رواد هذا الاتجاه بأنه كان من الأفضل لو حددت مسؤوليات الأفراد في هذه الانتهاكات أولا قبل إصدار عفو عام في حقهم لاحقا.

إن الهيئة تحركت لفتح الملفات بناء على طلبات من المعنيين فقط وليس تلقائيا، وهذا أمر غير كاف لمعرفة جميع الحقائق، مما يجعل العديد من الحقائق مغيبة لدى الرأي العام المغربي ومصير مختلف الملفات مجهولا.

ومن ضمن الملاحظات التي أدرجت في هذا الشأن أيضا هو أن هناك حوالي 30 ألف ملف عرض على الهيئة ولم يتم فحصها، لكونها جاءت خارج المدة الزمنية المخصصة لعمل الهيئة، بسبب ضعف الإعلام والتواصل مع المعنيين والضحايا أو بالنظر لعامل الأمية أو بفعل التحفظ في البداية على عرض الطلب نتيجة لعدم الثقة.

وأمام تغييب المسؤوليات الفردية في هذه الانتهاكات ووجود حالات كثيرة من الاختفاءات القسرية التي ظلت معلقة.. تكون الهيئة قد قدمت جزءا من الحقيقة فقط.

الأمر الذي يجعل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، مفتوحا ويتطلب مقاربة أكثر ديموقراطية.

خامسا: حصيلة من أجل المستقبل

إلى جانب مقترحاتها بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي وتأهيل صحي واجتماعي، خلصت الهيئة في تقريرها النهائي إلى بلورة مجموعة من التوصيات التي اعتبرتها ضرورية لبناء الثقة في حكم القانون واحترام الحقوق ولضمان استراتيجية كفيلة بمنع تكرار نفس الممارسات مستقبلا، من قبيل ضرورة: «دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دولياً، وذلك عبر ترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي على القانون الوطني وقرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وتعزيز مبدأ فصل السلطات».. وإقرار وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وربط توطيد دولة القانون بنهج إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية. حيث أوصت في هذا الشأن ب«الحكامة الأمنية وتقوية استقلال القضاء وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين التي تقتضي تقوية الضمانات القانونية والمسطرية ضد انتهاكات حقوق الإنسان مع تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي لم يتم استجلاؤها»..

إن تجربة المصالحة والإنصاف التي تعتبر الأولى من نوعها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تجربة شجاعة بكل المقاييس سواء على مستوى إحداث الهيئة في حد ذاته أو على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، وهي خطوة تاريخية تقتضي بأن يعززها فتح أوراش إصلاحية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية..

وفي هذا الإطار، يظل إصلاح المؤسسات القضائية والإدارية لتنسجم وروح ديباجة الدستور المغربي الذي نص على احترام حقوق الإنسان، مطلبا حيويا وملحا.

كما أن التصديق على معاهدة روما المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية يظل بدوره أمرا مطلوبا لتعزيز هذه الحقوق والحسم الصارم نهائيا مع المراحل الماضية.

* كاتب وجامعي، كلية الحقوق، مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

فيما تتواجهان . امريكا وروسيا تجتمعان على محاربة الأصولية الاسلامية:

صراع القواعد العسكرية في آسيا الوسطى

د. عبدالعظيم محمود حنفي*

■ تتمتع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بأهمية جيواستراتيجية خاصة، بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، حيث كانت ـ ولا تزال ـ تمثل أهم طرق الترانزيت في العالم. وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمس– طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمنستان، كازاخستان ـ كتلة إقليمية متجاورة. أما أذربيجان، فإنها تدخل في إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا.

وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية الكبرى، بعد الكشف عن ثروات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين، وما استتبع ذلك من إنشاء خط أنابيب نفط وغاز (باكو – تبليسي ـ جيهان) الذي ينقل النفط والغاز من حقوله في أذربيجان إلى الميناء التركي (جيهان) بامتداد أراضي جورجيا.

وقد ضاعف من الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول قربها من مواقع مؤثرة ساخنة في آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران، إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج والحرب الدائرة في العراق، بالإضافة للتنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين علي بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى.

وقد ساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الاستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية، تتمثل في ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، ومشاكل ترسيم الحدود فيما بينها من جهة، وبينها وبين جيرانها من جهة أخري، بالإضافة إلي مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، والمعارضة الإسلامية المقرونة بالإرهاب، ومشكلات البيئة.

القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى

تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقا استراتيجيا لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق أمني جنوبي لها. لذلك، وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحتفظ روسيا بثلاثين قاعدة عسكرية لها داخل هذه الدول، زادت أهميتها مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان. ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي ـ شأنها شأن الضعف الذي أصاب كومنولث الدول المستقلة ـ انسحبت أوزبكستان عام 1999 منها، وأخذت الترتيبات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي. وبموجب هذه الترتيبات، أصبح لروسيا نحو 10 آلاف جندي من الفرقة 201 المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب 15 ألف جندي آخرين يعملون في تأمين الحدود الطاجيكية ـ الأفغانية، إلا أن هذه الترتيبات الأمنية لم تكن لترقى لمواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع ـ التي تم تشكيلها في ايار/مايو 2001 لتصبح آلية الكومنولث في الحرب ضد الإرهاب ـ لا تزيد على 1500 جندي تشكلهم أربع دول هي روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما تركز نطاق حركتها فقط في مواجهة الإرهاب الناتج عن الأصولية الإسلامية القادمة من أفغانستان وإيران. وينطبق الحال ذاته من الضعف على مركز مكافحة الإرهاب، الذي بدأ العمل في حزيران/يونيو 2001، حيث لم توفر الدول المشاركة فيه ـ قيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان ـ المستحقات المالية اللازمة لعمله.

القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا الوسطى، بعد إزالة نظام حكم طالبان من أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة الإرهابي، في عدة أهداف علي النحو التالي: استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى، وتأمين الاستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الأمريكي الدائم في أفغانستان، واحتواء روسيا في جناحها الجنوبي والصيني في جناحها الغربي، مع إزالة النفوذ الروسي والإيراني من آسيا الوسطى واستبداله بنفوذ أمريكي، هذا مع تأمين مصادر النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين وخطوط نقلها الجديدة من باكو إلي ميناء جيهان التركي، واستكمال محاصرة إيران من الشرق والشمال، بجانب إزالة الأسلحة والمواد النووية من بلدان آسيا الوسطى، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة الصغيرة عبر الحدود. لذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في هذه المنطقة باعتبارها موقع تلاقي ثلاث مناطق كبيرة، هي: الشرق الأوسط، ووسط آسيا، وجنوب آسيا، وحيث تبرز أربع قوى إقليمية كبرى، هي: الصين وروسيا والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقط انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية العظمى المنافسة للولايات المتحدة، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأرض الآسيوية ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندي. وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ ـ سواء المخصصة لمسرح العمليات THAADأو مشروع في القواعد العسكرية الأمريكية بآسيا الوسطى، - NMD فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية القادمة ضدها من روسيا والصين وإيران، خاصة بعد أن انتهت الصين من نشر 725 صاروخا باليستيا قبالة سواحل تايوان، وإنتاج الصين الجيل الجديد من الغواصات المزودة بالرءوس النووية، مما يجعلها تملك قوة الهجوم المعاكس في الحرب النووية، ناهيك عن امتلاك إيران قواعد ثابتة ومتحركة لنحو 150 صاروخ شهاب ـ3 تهدد بها القواعد الأمريكية في الخليج والعراق وأفغانستان.

* مدير مركز الكنانة للبحوث والدراسات بالقاهرة

في مسائل التواصل مع شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية

زهير اندراوس*

هو سؤال يجب ان نطرحه بصورة علمية: ما هو المطلوب منا لتحديد علاقاتنا مع العالم العربي قيادة وشعبا، خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة لا بأس بها من ابناء جلدتنا في الوطن العربي يعتبروننا جواسيس لصالح اسرائيل، بسبب عدم اطلاعهم على احوالنا، بموازاة ذلك فان اسرائيل تعتبرنا للأسف الشديد بعد مرور 58 عاما على اقامتها باننا طابور خامس للدول العربية، ما يعني ان وضعنا في الداخل الفلسطيني معقد ومركب وبحاجة ماسة الى وضع النقاط على الحروف والتعامل مع هذه القضية الجوهرية بصراحة متناهية، في محاولة لتحديد آلية جديدة لتوضيح الواضح. فهذه الآلية، في حالة تحقيقها عن طريق الحوار والاجتهاد من مختلف التيارات السياسية الفاعلة على الساحة، تصب في نهاية المطاف في مصلحتنا القومية والوطنية، وايضا توجه رسالة واحدة وموحدة الى العالم العربي. علاوة على ذلك فان تنظيم العلاقة مع العالم العربي، أي التواصل، هو لبنة اخرى في الطريق الى تنظيم انفسنا كاقلية عربية قومية متشبثة بفلسطينيتها ومرتبطة عضويا بعروبتها.

نسوق هذه الكلام من منطلق قناعاتنا المبدئية بانه لا يختلف اثنان حول القضية التالية: منذ النكبة التي حلت بشعبنا العربي الفلسطيني في العام 1948 حاولت انظمة عربية مختلفة أن تتدخل بطرق واساليب مختلفة في شؤون الاقلية القومية العربية في البلاد، وارادت هذه الانظمة الديكتاتورية والشمولية من حيث تدري ان تحقق مآرب سياسية مختلفة، ولم تتورع عن تجنيد عرب من الداخل لمصلحة اجندتها الخاصة، ضاربة عرض الحائط بخصوصياتنا، وبكوننا نعرف حسب القانون على اننا اسرائيليون، مع العلم باننا لم نختر هذه الجنسية، انما فرضت علينا فرضا، وان موافقتنا على حمل الجواز الاسرائيلي كانت تنازلا كبيرا من ناحيتنا بسبب الظروف المأساوية التي حلت بنا بعد تشريد الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الى الاردن وسورية ولبنان.

بالاضافة الى ذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية منذ اقامتها لم تأل جهدا في التدخل غير المبرر في شؤوننا الداخلية، ففي السنوات الاولى لانطلاق الثورة سعت منظمة التحرير الى "ضمنا الى الثورة الفلسطينية"، الامر الذي دفع العديد من شباننا وشاباتنا الى الانخراط في الكفاح المسلح مع شعبه ضد الدولة التي يعيش فيها، وهذه الاستراتيجية الفلسطينية أثبتت فشلها الذريع، ففلسطين لم تتحرر، وكانت النتيجة ان المئات من ابناء شعبنا في الداخل وجدوا انفسهم في سجون الاحتلال وآخرين "اختاروا" الابعاد القسري وعاشوا في الدول العربية حتى يومنا هذا، واكبر دليل على فشل هذه الاستراتيجية تجلى فاضحا عند التوقيع على اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وحسب المعلومات المتوفرة لدينا فان الجانب الفلسطيني طرح امام الاسرائيليين قضية الاسرى السياسيين من عرب الداخل، فكان الرد الاسرائيلي ان هؤلاء السجناء هم مواطنون "بار اكلانس" في الدولة وانهم خانوا دولتهم ونالوا جزاءهم، وهكذا فوّت المفاوض الفلسطيني فرصة ذهبية لإطلاق سراح الأسرى الذين زجوا في السجون الإسرائيلية بسبب حماسهم لقضية شعبهم وبسبب الرؤية الخاطئة لجميع الفصائل الفلسطينية. الا ان الامر لم يتوقف عند هذا الحد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. ففي السنوات الاخيرة، وتحديداً في العام 1992 عندما جرت الانتخابات للكنيست، كان الرئيس الراحل ياسر عرفات وقادة المنظمة قد قرروا تبني طريق المفاوضات لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وباتوا يتدخلون علانية في الانتخابات، ونحن من ناحيتنا قمنا بالتواصل معهم للحصول على صك البراءة والغفران. فالقوائم العربية خاضت حربا ضروسا من اجل الحصول على توصية من عرفات تدعمها، حتى تحول الامر الى نكتة مبكية، فهذا الحزب ابرز رسالة عرفات التي يدعو فيها الفلسطينيين في الداخل الى التصويت لهذه القائمة، والقائمة الاخرى ادعت ان الرسالة مزورة وحصلت على رسالة وهكذا اختلط الحابل بالنابل. أي ان المعركة الانتخابية تحولت الى معركة على قصيصة ورق عرفاتية.

نحن لم نتعلم من هذه الاخطاء التي كنا في غنى عنها، ولكن الانكى من ذلك ان القيادة الفلسطينية واصلت انتهاج هذا الاسلوب، حتى بعد اوسلو، وقامت باطلاق الدعوات للعرب في هذه الديار بالتصويت لقوى السلام في اسرائيل. أي ان التدخل غير المقبول علينا استمر بوتيرة عالية. وفي المحصلة العامة فان هذه العلاقة بيننا وبين اخوتنا في القيادة الفلسطينية لم تحقق شيئا، لا لنا ولا لهم.

على أرضية ما ذكرته سابقاً فاننا ندعو الى حوار داخلي لاجل ترشيد علاقاتنا بامتدادنا الفلسطيني والعربي، فمن الواضح تماماً بأننا لا نستطيع تمثيل اسرائيل لدى العالم العربي من جهة، ولا نستطيع العكس، تمثيل العالم العربي في اسرائيل. لكننا اصحاب مصلحة قوية في الحفاظ على علاقاتنا بأهلنا الفلسطينيين والعرب، بل والعمل على تمتين هذه العلاقات. في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فاننا يجب ان نبارك ونؤيد الدعم الذي يتلقاه جزء من ابنائنا الطلبة من مؤسسات التعليم العالي في الاردن، في المقابل نعتقد بأنه من واجبنا ان ننوه امام متخذي القرار الاردنيين بهذا الخصوص بأننا نؤيد ان يتم ترتيب ذلك من خلال قنوات أكاديمية وليس من خلال احزاب وقوى سياسية تعمل على ان يكون هذا الدعم رافعة للترويج السياسي وبما يتعارض مع المصالح العلمية والأكاديمية لمجتمعنا في غالبية الحالات. ومثل هذه القنوات المحايدة والموضوعية والنزيهة تكون الكفيل لوضع حد لحالة الفوضى السائدة في قضية المنح من الأردن، ويمكنها أن تكون العنوان الوحيد لدعم طلابنا الجامعيين والتواصل مع مثقفينا وباحثينا، مؤكدين لصناع القرار في عمان بأن المردود الدعائي والعلمي وترابط العلاقات، يمكنه ان يتعمق اكثر من خلال مثل هذه القنوات، بدل الاستمرار في دعم قنوات (أحزاب) لا يهمها سوى المصالح الضيقة للقائمين عليها.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

العلاقات الأمريكية ـ التركية: إنفراج أم إنسداد؟

زيور العمر*

تعيش العلاقات الأمريكية ـ التركية منذ أكثر من ثلاثة أعوام حالة من المد والجذر. ولعل الخلاف الذي حدث بين الطرفان على خلفية رفض الجانب التركي السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر أراضيها الى العراق في آذار 2003، ما يزال يلقي بظلاله على مستقبل العلاقات بين البلدين. ويبدو أن زيارة كوندوليزا رايس الأخيرة لأنقرة لم تحطم جبل الجليد الذي تشكل منذ ذلك التاريخ، وإنما وضعت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، من جديد، على المحك.

رايس أتت الى تركيا وهاجسها الوحيد الملف النووي الإيراني، الذي وصلت المفاوضات بشأنه الى طريق شبه مسدود، وهو في إنتظار لحظة الحسم في مجلس الأمن. الولايات المتحدة الأمريكية تحاول من خلال تحركات رئيسة دبلوماسيتها حشد أكبر عدد ممكن من الدول في مواجهة إيران، خاصة وأن المواجهة بين الدولتين تجتاز الآن مرحلة الحرب الإعلامية والتهديدات المتبادلة بالحرب الشاملة. وتشكل تركيا في هذا الصراع، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بوابة إستراتيجية للسياسة الأمريكية في التعامل مع إيران، ومن الضروري من أجل عزل إيران وتشديد الخناق عليها أن تنضم تركيا الى حلفائها الأوروبيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة في أية مواجهة محتملة مع إيران سواءاً في المحافل الدولية وخاصة في أروقة مجلس الأمن أو في المخطط الرامي لتوجيه ضربة عسكرية من نوع ما.

ولكن تركيا التي تعيش، هذه الأيام، مأزقاً كردياً، بفعل تزايد هجمات المقاتلين الكورد النوعية على الأهداف العسكرية التركية وتصاعد التحركات الشعبية العارمة التي تشهدها المنطقة الكردية في تركيا من قبل الكرد، تطلب لقاء أي تعاون مع الأمريكيين، صفقة شاملة تحصل بمقابل التعاون في الملف الأيراني تعهد أمريكي بمكافحة أنشطة حزب العمال الكردستاني وطرد مقاتليه من إقليم كردستان العراق. تركيا طلبت، كذلك، السماح للجيش التركي بإجتياز الحدود العراقية ـ التركية لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ولكن الإدارة الأمريكية رفضت هذه الفكرة من الأساس واعتبرتها «فكرة سيئة» لأن من شأنها أن تعرض جهودها في توفير الإستقرار في العراق للمزيد من الصعوبات، في ظل تعثر خطوات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة من جهة، ورفض القيادة الكردستانية على لسان رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني لأي تدخل أجنبي إقليمي في العراق، وكان المقصود هنا تركيا بالطبع.

ويمكن إعتبار ما تشهدها المناطق الحدودية في كردستان العراق، من عمليات عسكرية وقصف وتدمير من قبل الجيش الإيراني ضد مقاتلي ومؤيدي حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، محاولة إيرانية في سياق مخطط إقليمي لإفشال الجهود الأمريكية الرامية الى عزلها من خلال العزف على الوتر التركي الحساس. بل أن تقديم إيران خدماتها على تركيا في قضية محاربة حزب العمال الكردستاني، وقبول الجانب التركي العرض، ساهم أكثر في مأزق العلاقة مع أمريكا.

ومع هذا فإن ما يطرح في وسائل الإعلام لا يشكل سوى ظاهر الأمر، أما جوهر الخلاف الأمريكي ـ التركي فإنه يتمثل في عدم ثقة الأمريكيين في الجانب التركي ومراميه. فمازال الأمريكيون يذكرون الساسة الأتراك بعام 1999 عندما ساعدت الإستخبارات الأمريكية (سي أي يه) الميت التركي في إلقاء القبض على الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في نيروبي، تلك العملية التي شكلت في حينها ضربة موجعة لحزب العمال الكردستاني، العدو رقم واحد للنظام التركي.

ويجدر بالذكر هنا، أن المساعدة الأمريكية في إلقاء القبض على أوجلان لم تكن مساعدة مجانية في منطق تبادل المصالح بين الدول، وإنما كانت مقابل تعهد تركي بالتوقف عن التدخل في الجمهوريات الآسيوية، الناطقة باللغة التركية، في الإتحاد السوفيتي السابق، ذلك التدخل، الذي شكل إزعاجاً للإدارة الأمريكية ومشروعها للهيمنة على تلك الجمهوريات.

إلا ان النظام التركي سرعان ما تناسى الجميل ـ حسب الأمريكيين ـ وأدار ظهره، فيما بعد، للطلب الأمريكي بالسماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر تركيا الى العراق بهدف إسقاط النظام العراقي السابق. الأمر الذي فهمته الإدارة الأمريكية على أنه سعي تركي لعرقلة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط. الأتراك، بطبيعة الحال، وعلى لسان العديد من خبرائهم ومختصيهم، وجدوا في الغزو الأمريكي للعراق، خطراً على أمنها القومي، قد يؤدي الى قيام دولة كردية في شمال العراق وتتسبب في إثارة القلاقل في داخلها من جانب الكرد.

إذا ثمة خلاف عميق بين أمريكا وتركيا وعلى مستويات عدة ترجمتها اللقاءات الفاشلة بين الجانبين والتي لم تفض الى أي تفاهم إستراتيجي، الأمر الذي يعني أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تشهد إنسداداً.

* كاتب كردي من سورية